التقرير الدولي بشأن الحرية الدينية في ليبيا لعام 2015

ملخص تنفيذي

ينص الدستور المؤقت على أن الإسلام هو دين الدولة والشريعة هي مصدر رئيسي للتشريع. ويكفل لغير المسلمين حرية ممارسة شعائرهم الدينية. كان مقر الحكومة المعينة من جانب مجلس النواب الليبي في مدينة البيضاء الشرقية، في حين ظلت السلطات التي نصبت نفسها تمارس أنشطتها من طرابلس. ورغم أن الدستور يحظر التمييز الديني، إلا أن الحكومة لم تمنع الجماعات الدينية المتطرفة العنيفة من انتهاك الفراغ الأمني في البلاد للهجوم على الأقليات الدينية، ولم تقم أيضاً بالتحقيق في الجرائم المرتكبة ضد الأقليات الدينية أو الأماكن الدينية. ولم تبسط الحكومة سيطرتها على مساحات واسعة من البلاد، بما في ذلك المناطق الواقعة في مدينتي درنة وسرت، حيث وردت تقارير عديدة عن قيام جماعات عنيفة بتقييد الممارسات الدينية، وفرض تطبيق الشريعة الإسلامية وفقاً لتفسيرها الخاص، واستهداف الذين تعتبرهم غير ملتزمين بالمعايير الخاصة بها.

وفي فبراير/شباط، صور شريط فيديو على مواقع التواصل الاجتماعي عملية قطع رؤوس 21 من المسيحيين، 20 منهم من الأقباط المصريين وواحد من غانا. وقد أعلن تنظيم داعش (الدولة الإسلامية في العراق والشام) مسؤوليته عن عمليات القتل. كما ادعى التنظيم مسؤوليته عن قتل 28 من مسيحيي إثيوبيا وارتريا في أبريل/نيسان، وسوداني مسيحي في أكتوبر/تشرين الأول. وأفادت التقارير بأن تنظيم داعش قتل أئمة في مدينة سرت وأجدايا لرفضهم حلف يمين الولاء للتنظيم. كما قام تنظيم داعش بتخريب وتدمير أماكن العبادة الصوفية في عدة مناسبات. وأفادت بعثة الدعم التابعة للأمم المتحدة في ليبيا بتزايد العداء تجاه المسلمين الشيعة والمذهب الإسلامي الشيعي منذ عام 2012 على عدة مستويات في المجتمع الليبي.

ووسط العنف المتصاعد، تم إخلاء السفارة الأمريكية ومعظم البعثات الدبلوماسية في طرابلس في يوليو/تموز 2014. ورغم عدم وجود سفارة أمريكية في ليبيا، إلا أن الحكومة الأمريكية استمرت في إثارة موضوع استهداف الجماعات الدينية وناقشت تلك القضية مع الحكومة وسائر أطراف الحوار الليبية.

القسم الأول: التوزيع السكاني حسب الإنتماء الديني

تشير تقديرات حكومة الولايات المتحدة أن تعداد السكان يبلغ حوالي 6,4 مليون نسمة (تقديرات يوليو/تموز 2015). تبلغ نسبة السكان المسلمين السنة 97 بالمائة وتتضمن نسبة الـ 3 بالمائة الباقية مسيحيين، وهندوس، وبهائيين، ومسلمين أحمديين، وبوذيين، ويهود. ويعتقد العديد من الأقليات العرقية الأمازيغية مذهب الإباضية الإسلامي؛ وأما باقي المسلمين غير السنة فجميعهم تقريباً من المقيمين الأجانب.

تتألف المجتمعات المسيحية الصغيرة، بطريقة حصرية تقريباً، من الأفارقة من شبه الصحراء الأفريقية، والمهاجرين المصريين وعدد قليل من المقيمين من الأمريكيين والأوروبيين. وقد أظهرت الإحصاءات المسجلة الأخيرة وجود 50,000 قبطي مسيحي، معظمهم من المصريين المقيمين في البلاد. ووفقاً لتقارير وسائل الإعلام، من المرجح أن عدد المسيحيين تناقص نظراً لنشوب الصراع المسلح في عام 2014. ولا يزال في البلاد أعداد من الروم الكاثوليك، والإنجليكان، والروم الأرثوذكس، والأرثوذكس الروس، والجماعات المسيحية غير الطائفية، ومعظمهم من الأجانب العاملين في البلاد. ومنذ إخلاء البعثات الدبلوماسية الغربية من طرابلس في يوليو/تموز 2014، لم يتم إجراء أية عمليات مسح موثوقة بخصوص

LIBYA

عدد الأجانب العاملين الذين لا يزالوا في البلاد. ولا توجد إحصاءات موثوق بها عن العدد القليل للسكان اليهود.

القسم الثاني: وضع احترام الحكومة للحرية الدينية

الإطار القانوني

أصدرت أول حكومة بعد القذافي الإعلان الدستوري لعام 2011، والذي يعمل بمثابة دستور مؤقت. وينص على أن الإسلام هو دين الدولة وأن الشريعة هي مصدر التشريع الرئيسي، ولكنه يكفل حرية ممارسة الشعائر الدينية لغير المسلمين. كما ينص الدستور المؤقت أيضاً على "عدم التمييز بين الليبيين على أساس الدين أو الطائفة" فيما يتعلق بالحقوق القانونية والسياسية والمدنية. كان مقر الحكومة المعينة من جانب مجلس النواب الليبي في مدينة البيضاء الشرقية، مع أن السلطات ظلت تمارس أنشطتها من طرابلس. لا زالت الحكومة ملتزمة بالإعلان الدستوري إلى حين صياغة مشروع دستور جديد وإقراره من جانب البرلمان وباستفتاء عام. وحيث أن القوانين التي تحكم الشؤون الدينية تم سنها قبل نشوب الصراع الداخلي، فهي توفر إطار العمل القانوني الوطني فيما يتعلق بالحرية الدينية.

وقد أعلن بيان صادر في ديسمبر/كانون الأول 2013 عن المؤتمر الوطني العام، وهو الهيئة التشريعية السابقة لمجلس النواب الليبي، بأن الشريعة هي المصدر الوحيد للتشريع وألغى أية قوانين تتعارض مع الشريعة. إلا أن الوضع القانوني لهذا البيان لا يزال غامضاً. وقد أحالت وزارة العدل هذه المسألة إلى لجنة خبراء متخصصين قامت بتأسيسها لمراجعة أية دعاوى تتعلق بتعارض التشريع الوطني مع الشريعة. ومن غير الواضح ما إذا كانت هذه اللجنة لا تزال قائمة وما إذا كانت قد بتت في أية تشريعات محددة.

لا يوجد قانون يكفل حق الأفراد في اختيار أو تغيير دينهم أو في دراسة أو مناقشة أو ترويج معتقداتهم الدينية، ولا يوجد قانون يحظر التحول من الإسلام إلى دين آخر أو يحظر التبشير. يحظر القانون "التحريض على الإنقسات" وإهانة الإسلام أو النبي محمد، وهي تهم قد تصل عقوبتها القسوى إلى الإعدام.

تقوم وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بإدارة الجوامع، وتشرف على رجال الدين، ويقع على عاتقها المسؤولية الرئيسية في ضمان التزام جميع الممارسات الدينية في البلاد بالمعايير الإسلامية التي تقرها الدولة. ووفقاً للقانون، يعتبر المفتي الأكبر، الذي يعينه البرلمان، العالم الديني الأعلى في البلاد، وتعد دار الإفتاء المكتب الحكومي الذي يصدر الفتاوى التي يعتبرها المفتي الأكبر مناسبة. وأحكام دار الإفتاء ليس لها وزن قانوني، رغم أنها ذات نفوذ في الخطاب العام والتحكيم الخاص. في نوفمبر/تشرين الثاني 2014، أفادت تقارير أن مجلس النواب صوت على إقصاء المفتي الأكبر الصادق الغرياني من منصبه ونقل جميع سلطات دار الإفتاء إلى وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، رغم أنه من غير الواضح ما إذا كانت الجلسة قد استوفت النصاب القانوني لإجراء الإقتران حتى يعتبر قانونياً. ولا يزال الصادق الغرياني يباشر مهام منصبه بوصفه المفتي الأكبر برعاية نظام الحكم الذي يتخذ من طرابلس مقراً له.

التعليم الديني الإسلامي مفروض إلزامياً في المدارس العامة والخاصة.

LIBYA

تخضع الشؤون العائلية للمسلمين، بما في ذلك الإرث والطلاق والحق في الملكية العقارية، لأحكام الشريعة الإسلامية. ووفقاً للشريعة الإسلامية، ليس مطلوباً من المرأة غير المسلمة التي تتزوج من رجل مسلم اعتناق الإسلام؛ إلا أنه يتعين على الرجل غير المسلم أن يعتنق الإسلام لكي يتزوج من امرأة مسلمة. تتولى وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية إدارة الشؤون القانونية العائلية لغير المسلمين، رغم عدم وجود إطار عمل قانوني مستقل يحكم قوانين الأسرة بالنسبة لغير المسلمين. وتعتمد الوزارة على قوانين الأسرة في البلدان المجاورة والسوابق القانونية بالنسبة لغير المسلمين.

ممارسات الحكومة

صرحت بعثة الدعم التابعة للأمم المتحدة في ليبيا بأن المحاكم في المناطق الخاضعة لسيطرة السلطات في طرابلس استمرت في محاكمة المتهمين وفرض العقاب البدني وفقاً لتفسير تشريعات الفقه الإسلامي، بما في ذلك الجلد كعقاب للزنا وقطع يد السارق. وفي أكتوبر/تشرين الأول تلقت البعثة تأكيداً من مؤسسة المرأة الجديدة للإصلاح والتأهيل في طرابلس أن المحكمة حكمت على سجين تونسية بـ 100 جلدة والسجن ستة أشهر بتهمة الزنا وأن السلطات عاقبت بالجلد مؤخراً في قضية منفصلة.

لم ترد الحكومة بصفة عامة على تقارير تفيد قيام مجموعات مثل تنظيم داعش بشن هجمات على أفراد ومواقع دينية، بناءً على المعتقدات الدينية، وفقاً للتقارير.

ولم تتمكن الحكومة من الحفاظ على القانون والنظام عن طريق أنظمة العدالة والأمن. وبدلاً من ذلك، قامت مجموعات مختلفة - مثل الكتائب الثورية، والميليشيات القبلية، والقوات المحلية - بتدعيم الأمن المحلي. ولم تمتلك الحكومة سيطرة قوية على تلك المجموعات، واقتصر رد الحكومة على حوادث العنف ضد أفراد الأقليات الدينية على إدانة وشجب العنف.

ووفقاً لبعثة الدعم التابعة للأمم المتحدة في ليبيا، لم يعمل النظام القضائي بشكل مناسب ولم يتوفر المواطنون على قدر كافٍ من الحماية فيما يتعلق بانتهاكات الحرية الدينية.

قامت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بتوفير نصوص خطب يوم الجمعة للأئمة، وعادة ما تضمنت رسائل سياسية واجتماعية. وسمحت الحكومة لعلماء الدين بتكوين منظمات وإصدار الفتاوى وتقديم النصائح للتابعين، ولم يكن للفتاوى من وزن قانوني.

لم تتمكن الحكومة التي تتخذ من البيضاء مقراً لها ولا النظام المنافس في طرابلس من الإدارة الفعالة للجوامع كما لم تتمكن من الإشراف على رجال الدين خارج المناطق المحدودة التي تسيطر عليها. كما وردت تصريحات، خصوصاً من المعارضين السياسيين لإدارة طرابلس، بأن السلطة البيروقراطية في طرابلس والتي تشرف على الشؤون الدينية لم تقم بوضع إطار تنظيمي للأئمة وسائر المسؤولين الذين يدعمون تنظيم داعش وغيره من المنظمات المتطرفة العنيفة.

صرح المفتي الأكبر الغرياني بأن المصادمات الدائرة في البلاد حول الأراضي والموارد والشرعية السياسية كانت ناتجة عن التوترات الدينية. كان الغرياني يجاهر بمعارضته لمحاولات الأمم المتحدة في التوسط لعقد اتفاقية سياسية بين الجانبين. وعقب الإعلان عن قيام الميليشيات الموالية لطرابلس في مدينة مصراتة بدعم

LIBYA

الحوار السياسي الذي قاده الأمم المتحدة في مايو/أيار، أصدر الغرياني تصريحاً يعلن فيه بأنه "من المنافي للإسلام" قيام أي فرد بوقف القتال بدون أوامر مباشرة من القادة في طرابلس.

الانتهاكات من قبل المتمردين أو القوات الأجنبية أو المنظمات الإرهابية

قامت المنظمات المتطرفة العنيفة مثل أنصار الشريعة و داعش بتوسيع نفوذها في البلاد، والسيطرة على مساحات واسعة من الأراضي، خصوصاً في المناطق المحيطة ببنغازي، وسرت، وصبراتة ودرنه. وسيطر تنظيم داعش على نحو فعال على مدينة سرت لمعظم العام.

في 15 فبراير/شباط، تم نشر شريط فيديو على وسائل التواصل الاجتماعي يصور قطع رؤوس 21 رجلاً على شاطئ مجهول في البلاد. وأعلن تنظيم داعش "في ولاية طرابلس" مسؤوليته عن عمليات القتل، وأوضح أن هؤلاء الرجال قد تم استهدافهم بسبب ديانتهم، وأشار إليهم بمصطلح "الصليبيين" وهدد بالمزيد من العنف ضد المسيحيين. أكدت الحكومة المصرية مقتل الـ 20 مواطناً مسيحياً وأكدت حكومة غانا بأن مواطناً مسيحياً من غانا كان من بين أولئك الذين قُطعت رؤوسهم. أعقب ذلك شريط فيديو آخر، في 19 أبريل/نيسان، يبين مقتل 28 من مسيحيي إثيوبيا وإرتريا بقطع الرأس وإطلاق الرصاص. وأعلن تنظيم داعش مسؤوليته عن عمليات القتل هذه. وفي 18 أكتوبر/تشرين الأول، تم نشر شريط فيديو يصور قتل رجل مسيحي من جنوب السودان، وقد أعلن تنظيم داعش مسؤوليته عن القتل.

في 12 أغسطس/آب، قامت عناصر من تنظيم داعش بقتل الشيخ خالد بن رجب، أحد الأئمة المحليين في سرت، بعد أن رفض التخلي عن السيطرة على مسجده، وفقاً لتقارير بعثة الدعم التابعة للأمم المتحدة في ليبيا. وقد أعقب ذلك انتفاضة ضد تنظيم داعش في مدينة سرت، بعد ذلك قامت عناصر داعش بقتل أعضاء من الإنتفاضة، وعلقت جثثهم على أعمدة الإضاءة في الشوارع. كما وردت تقارير إضافية من الأمم المتحدة بقيام تنظيم داعش بصلب 5 رجال و عرض جثثهم في ميدان البلدة. وفي 16 أكتوبر/تشرين الأول، قام تنظيم داعش بقطع رأس رجلين في سرت متهمين بممارسة السحر والشعوذة.

وفي 28 أكتوبر/تشرين الأول، أعلن تنظيم داعش مسؤوليته عن تفجير قنبلة مما أسفر عن مقتل إمام سلفي سني في مدينة أجدابيا، وكان الإمام معروفاً بانتماه لداعش. ويعتقد أيضاً أن تنظيم داعش مسؤول عن أحداث القتل التي وقعت في 26 نوفمبر/تشرين الثاني، والتي أسفرت عن مقتل إثنين من الدعاة الدينيين السلفيين وضابط شرطة في أجدابيا، وفقاً لتقارير وسائل الإعلام.

وهناك تقارير شائعة على نطاق واسع بأن تنظيم داعش دأب على الحد من حرية العبادة للمقيمين في المناطق التي يسيطر عليها التنظيم، كما قام بعمليات إعدام علنية و جلد للمواطنين المتهمين بمخالفة الشريعة. وقد تضمنت القيود المفروضة إجبار النساء على ارتداء الحجاب، وحظر الموسيقى والتدخين، وإغلاق جميع المتاجر أثناء أوقات الصلاة.

كانت مدينة درنه الشرقية تحت سيطرة مجلس شورى المجاهدين في درنه، وهو مظلة تتألف من عدة جماعات سلفية، بما فيها منظمة أنصار الشريعة، وهي منظمة إرهابية أجنبية وفقاً لتصنيف الولايات المتحدة، ومناهضة لتنظيم داعش. ومن الشائع عن هذه الجماعة بأنها قيدت من حرية العبادة بالنسبة للمسلمين السنة

LIBYA

في درنه، وهناك تقارير بأنها قامت بعمليات إعدام علني وجلد المقيمين المتهمين بمخالفة الشريعة لقيامهم، مثلاً، بشرب الكحول.

وفي مارس/آذار، قام تنظيم داعش بنشر صور على وسائل التواصل الاجتماعي تبيّن مقاتلي التنظيم وهم يدمرون المزارات الصوفية خارج طرابلس مستخدمين المطارق الثقيلة ومعدات البناء.

القسم الثالث: وضع احترام المجتمع للحرية الدينية

منذ عام 2012، تزايدت الخصومات العدائية ضد المسلمين الشيعة، وفقاً لتقارير بعثة الدعم التابعة للأمم المتحدة في ليبيا. وفي 22 فبراير/شباط، انفجرت قنبلتان في مقر السفير الإيراني. وقد عزت الأمم المتحدة حوادث التفجير إلى تزايد التوتر الطائفي. ولم تقع أية إصابات، حيث أن إيران قامت بسحب وجودها الدبلوماسي في وقت سابق من عام 2012.

أفادت تقارير من مصادر متعددة بزيادة القيود على البيئة الاجتماعية خصوصاً في العاصمة. وقد تضمن ذلك، على سبيل المثال، قيام المسؤولين الحكوميين في المطارات عبر البلاد بمنع النساء من السفر بمفردهن خارج البلد. لا يوجد قانون أو لائحة حكومية لمنع النساء من السفر للخارج، ولكن منظمات غير حكومية والأمم المتحدة صرحت بأن مثل هذا السفر كان يُعتبر مخالفاً للتفسيرات المتشددة للفقهاء الإسلاميين. و صدر تقرير عن أحد العاملين المحليين في منظمة غير حكومية مفاده قيام النساء، في أغلب الأحيان، بالإستعانة بالأقارب الرجال لمرافقتهن إلى المطار وتقديم تصريحات مكتوبة منهم حتى يمكنهن مغادرة البلاد.

القسم الرابع: سياسة الحكومة الأمريكية

عقب إخلاء السفارة الأمريكية من طرابلس في يوليو/تموز 2014، كانت هناك فرص محدودة للتعامل على مستوى عالٍ مع أطراف الحوار الليبية بخصوص الحرية الدينية. وناقشت الحكومة الأمريكية موضوع الحرية الدينية في عدة مناسبات مع قطاع عريض من مختلف القيادات المحلية والدينية، خصوصاً في سياق النمو المتزايد لجماعات مثل تنظيم داعش.